الأمم المتحدة

E/CN.5/2025/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 November 2024
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والستون

10-14 شباط/فبراير 2025

البند 3 (ب) ’3‘ من جدول الأعمال المؤقت

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية: خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002

طرائق إجراء عملية الاستعراض والتقييم الخامسة لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 15/2023. ويقدم التقرير لمحة عامة عن طرائق استعراض وتقييم تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002. ويقدم التقرير أيضًا تحديثًا بشأن متابعة نتائج عملية الاستعراض والتقييم الرابعة. ويختتم التقرير بجدول زمني مقترح لدورة الاستعراض والتقييم الخامسة، إضافة إلى توصيات لتنظر فيها اللجنة.

ويشدد التقرير على أهمية اعتماد نهج تشاركي ينطلق من القاعدة ويتيح للدول الأعضاء الاستفادة من التقييمات المدروسة بعناية لمدى تحقيق أهداف خطة عمل مدريد على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية. ويشار أيضًا إلى أن عام 2027 يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، مما يتيح فرصة لإعادة تأكيد الالتزام بالإعلان السياسي وخطة عمل مدريد.

ويقدم التقرير توصيات بشأن طرائق إجراء دورة الاستعراض والتقييم الخامسة، بما في ذلك إقرار الجدول الزمني المقترح، وتُحث الدول الأعضاء على الاستفادة من النتائج لتعزيز الجهود الرامية إلى إقامة مجتمع يستوعب كل الأعمار والدفع بها قدما.

201224 101224 24-21970 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره 15/2023، إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والستين، في عام 2025، تقريرا عن طرائق إجراء دورة الاستعراض والتقييم الخامسة لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002.

2 - وقد اعتمدت الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة التي عقدت في مدريد، في الفترة من 8 إلى 12 نيسان/أبريل 2002 خطة عمل مدريد. ودعت الخطة إلى إحداث تغييرات في المواقف والسياسات والممارسات على جميع المستويات في جميع القطاعات حتى يتسنى تحقيق الإمكانات الهائلة للشيخوخة في القرن الحادي والعشرين. وتهدف خطة عمل مدريد، التي تضم 239 توصية بشأن 35 هدفاً تتناول 18 مسألة مجمعة في إطار المجالات ذات الأولوية، إلى ضمان أن يتمكن الأشخاص في كل مكان من بلوغ سن الشيخوخة بأمان وكرامة ومواصلة المشاركة في مجتمعاتهم كمواطنين يتمتعون بكامل حقوقهم.

3 - وفي سياق التغيرات التي شهدها العالم منذ عام 2002، تظل خطة عمل مدريد أساساً متيناً لمعالجة الواقع المعقد المرتبط بشيخوخة الأفراد والسكان. وتتضمن الخطة اعترافا بالمراحل العديدة المختلفة للتنمية والتحولات الجارية في مختلف المناطق، وتقدم نهجًا متعدد القطاعات وأداة عملية لمساعدة صانعي السياسات. ويشكل النهج الشامل لدورة الحياة الذي تروج له الخطة أهمية حيوية، لأنه يجسد إقرارا بأن إرساء أساس التمتع بشيخوخة صحية وثرية يتم في وقت مبكر من العمر. ويسلط التقرير الضوء على أهمية الاعتراف بمساهمات كبار السن في المجتمع من خلال أخذ زمام المبادرة ليس فقط لتحسين أوضاعهم الخاصة، بل أيضا لتحسين أوضاع المجتمع ككل، ويؤكد أن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، أمر ضروري لإقامة مجتمع شامل لجميع الأعمار يشارك فيه كبار السن مشاركة كاملة وعلى أساس مبدأ المساواة.

4 - ويتضمن الفرع الثاني من هذا التقرير لمحة عامة عن طرائق استعراض وتقييم تنفيذ خطة عمل مدريد على مختلف المستويات.

5 - ويتضمن الفرع الثالث، الذي أُعد بالتشاور مع جهات التنسيق المعنية بالشيخوخة في اللجان الإقليمية، متابعة لنتائج الدورة الرابعة لاستعراض وتقييم تنفيذ خطة عمل مدريد.

6 - ويتضمن الفرع الرابع اعتبارات تتعلق بالأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الخامسة والعشرين للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة والاحتفال بها.

7 - ويحتوي الفرع الخامس على الجدول الزمني المقترح لعملية الاستعراض والتقييم الخامسة، بالإضافة إلى توصيات رئيسية لتنظر فيها اللجنة.

ثانيا - لمحة عامة عن طرائق استعراض وتقييم تنفيذ خطة عمل مدريد لعام 2002 على مختلف المستويات.

8 - قطع العالم شوطًا طويلًا في معالجة القضايا المتعلقة بشيخوخة السكان وكبار السن منذ أن تضافرت جهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لبناء الهيكل المتعدد الأطراف. ففي عام 1950، بعد فترة وجيزة من إنشاء الأمم المتحدة، كان حوالي 8 في المائة فقط من سكان العالم يبلغون من العمر 60 عاماً أو أكثر. وقُدر

العمر المتوقع عند الولادة في ذلك العام بحوالي 46,4 سنة في جميع أنحاء العالم. وبحلول الوقت الذي اجتمعت فيه الدول الأعضاء في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في مدريد في عام 2002، ارتفع العمر المتوقع عند الولادة إلى 67,1 سنة، وكانت أعمار 10 في المائة من السكان 60 سنة أو أكثر. واليوم، بينما تشرع الدول الأعضاء في الدورة الخامسة لاستعراض وتقييم تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية، تبلغ أعمار 14,5 في المائة من سكان العالم 60 عاماً فأكثر، ويبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 73,3 عاماً[1].

9 - وقد استجاب المجتمع الدولي تدريجيًا لهذه النقلة الديموغرافية التحويلية، ومكن نفسه بصورة مطردة من التكيف الكامل معها والتصدي للتحديات وتسخير الفرص المرتبطة بشيخوخة السكان. وقد أهملت احتياجات كبار السن وأغفل التركيز على شيخوخة السكان نسبياً خلال المراحل التأسيسية للأمم المتحدة. وفي حين قدم مشروع إعلان بشأن الحقوق في مرحلة الشيخوخة إلى الجمعية العامة في عام 1948، لا يتضمن ميثاق الأمم المتحدة (1945) ولا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) إشارات صريحة إلى السن باعتباره أساساً للتمييز في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

10 - وفي عام 1982، اجتمعت الدول الأعضاء في أول اجتماع حكومي دولي على الإطلاق يركز فقط على شيخوخة السكان، وهو الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة، التي عقدت في فيينا. وكانت نتيجة هذا الاجتماع خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة التي أقرتها الجمعية العامة في العام نفسه لتصبح أول صك دولي بشأن السياسات العامة مكرس بالكامل لشيخوخة السكان. وقد كان الهدف من الخطة الدولية هو توجيه وضع السياسات في هذا المجال، مع تعزيز قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين أيضاً، من خلال 62 توصية محددة الهدف باتخاذ إجراءات.

11 - وبعد أقل من عقد من الزمن، وتحديدا في عام 1991، اتخذت الجمعية العامة القرار 91/46 بشأن مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن. وقد وضعت هذه المبادئ وعددها 18 مبدأ في إطار خمس فئات رئيسية: الاستقلالية والمشاركة والرعاية وتحقيق الذات والكرامة. وكان المراد من هذه المبادئ التأكيد على إيلاء ما يلزم من رعاية واهتمام أساسيين لحالة كبار السن واحتياجاتهم الفريدة. واعترافاً بالأثر المتزايد لشيخوخة السكان وأهميتها في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، أعلنت الجمعية العامة في القرار 5/47 عام 1999 السنة الدولية لكبار السن. وكان الهدف من هذه المبادرة هو زيادة الوعي وتوطيد التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين للعمل من أجل إقامة مجتمعات أكثر شمولاً. ومنذ ذلك الحين، يُحتفل باليوم الدولي لكبار السن سنويًا في 1 تشرين الأول/أكتوبر[2].

12 - وكانت الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، التي عقدت في مدريد في نيسان/أبريل 2002، لحظة محورية في الجهود الدولية الرامية إلى التعامل مع التحديات والفرص الناشئة عن شيخوخة سكان العالم، وتلبية احتياجات كبار السن. ولقد كانت هذه الجمعية محطة فارقة في صياغة استراتيجية عالمية تطلعية في مجال السياسات تهدف إلى استحداث تدابير دولية فعالة لمواجهة الواقع الديموغرافي غير المسبوق الذي يشهده القرن الحادي والعشرون. وتوجت العملية الحكومية الدولية باعتماد وثيقتين أساسيتين وهي: الإعلان السياسي وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وكلاهما بمثابة خريطة طريق شاملة للحكومات والمجتمع

(1) *World Population Prospects 2024: Data Sources* (United Nations publication, 2024).

(2) قرار الجمعية العامة 106/45، الفقرة 15.

الدولي لتلبية احتياجات كبار السن على نحو أفضل وجعل الشيخوخة عنصرا هاما في الاستراتيجيات الإنمائية العالمية[3].

13 - واعترافاً بالتعقيدات والتحديات الكامنة في التنفيذ الكامل والناجح للخطة السياساتية الطموحة هذه، أعربت الدول الأعضاء عن الحاجة إلى إجراء استعراض منتظم وممنهج للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مدريد. وشددت على أهمية دور منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، في مساعدة الحكومات على متابعة ورصد تنفيذ خطة عمل مدريد، مع مراعاة الاختلافات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية القائمة بين البلدان والمناطق. وعهدت الدول الأعضاء في خطة عمل مدريد للجنة التنمية الاجتماعية بمسؤولية متابعة وتقييم تنفيذها. وعلاوة على ذلك، دعت الدول الأعضاء اللجنة إلى أن تدمج في عملها الأبعاد المختلفة لشيخوخة السكان على النحو الوارد في خطة عمل مدريد. واعتبرت الدول الأعضاء أن الاستعراضات والتقييمات بالغة الأهمية من أجل المتابعة الفعالة لأنشطة الجمعية، ودعت اللجنة إلى اتخاذ خطوات لتحديد طرائق إجراء هذه الاستعراضات والتقييمات.

14 - وقد أُدمج الالتزام السياسي القوي الذي أُبدي وأُعرب عنه في مدريد، على النحو الوارد في الوثيقتين الختاميتين للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، في أجهزة الأمم المتحدة وهياكلها ذات الصلة في السنوات اللاحقة بصورة فعالة. وأدى ذلك إلى تيسير وتعزيز تفعيل خطة العمل، إلى جانب عملية استعراضها وتقييمها.

15 - واتخذت الجمعية العامة إجراءات هامة في كانون الأول/ديسمبر 2002، بعد فترة وجيزة من انعقاد الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة[4]. فقد أيدت أولاً الوثيقتين الختاميتين للجمعية العالمية الثانية، وهما الإعلان السياسي وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. وكلفت الجمعية العامة أيضا لجنة التنمية الاجتماعية بالنظر في طرائق استعراض وتقييم متابعة ما تمخضت عنه الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، فأكدت بذلك من جديد دورها في الإشراف على تنفيذ خطة عمل مدريد. وشجعت الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين على المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشيخوخة[5].

16 - وفي عام 2003، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار متابعة هذه التوصيات، الجهات الفاعلة على جميع المستويات إلى المشاركة في تنفيذ خطة عمل مدريد بشأن الشيخوخة وفي عملية متابعتها على حد سواء. والأهم من ذلك أنه دعا أيضا الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني إلى المشاركة في نهج "منطلق من القاعدة" لاستعراض وتقييم خطة العمل، بما في ذلك من خلال تبادل الأفكار والبيانات وأفضل الممارسات، ليؤكد بذلك ضرورة تعزيز المشاركة على جميع المستويات في هذه الخطة السياساتية (انظر قرار المجلس 14/2003).

17 - وقد أحاطت الجمعية العامة علما في القرار 134/58، الذي اتخذ أيضا في عام 2003، بخريطة طريق لتنفيذ خطة عمل مدريد، أشير إليها في تقرير الأمين العام (A/58/160). وطلبت الجمعية العامة، في جملة أمور، إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تدمج منظورا للشيخوخة خلال نظرها في المواضيع

(3) A/CONF.197/9، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

(4) انظر قرار الجمعية العامة 167/57.

(5) اتخذت الجمعية العامة القرار 129/35 لإنشاء الصندوق الاستئماني كصندوق تبرعات للجمعية العالمية للشيخوخة وناشدت الدول الأعضاء تقديم تبرعات سخية للصندوق. وقد تجدد هذا النداء في إطار الجهود التحضيرية للاحتفال بالجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، ولا سيما لتيسير المشاركة الكاملة من أقل البلدان نموا (انظر القرار 262/54).

ذات الأولوية المتعلقة بمتابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، دعت الجمعية لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة وضع المرأة إلى مواصلة التنسيق والتعاون من خلال مكتبيهما بشأن مسألة المسنات في إطار برنامجي عملهما.

18 - واستجابة لطلب الجمعية العامة بمعالجة مسألة تواتر وشكل استعراض تنفيذ خطة عمل مدريد، قررت لجنة التنمية الاجتماعية في عام 2004 إجراء الاستعراض والتقييم في دورات مدة كل منها خمس سنوات، على أن تركز كل دورة على أحد التوجهات ذات الأولوية في خطة عمل مدريد (انظر E/2004/26-E/CN.5/2004/8). وحثت اللجنة الدول الأعضاء على أن تنشئ أو تعزز، حسب الاقتضاء، هيئات أو آليات تنسيق وطنية لتيسير تنفيذ الخطة وضمان أن تتناول عمليات الاستعراض والتقييم التي تضطلع بها سياسات محددة بشأن الشيخوخة وجهود تعميم مراعاة منظور الشيخوخة على نطاق أوسع.

19 - وطلبت اللجنة إلى الأمين العام تيسير وتعزيز خطة عمل مدريد من خلال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بطرق من بينها وضع مبادئ توجيهية لعملية الاستعراض والتقييم. وحُددت أيضا مسؤوليات اللجان الإقليمية، وتبلورت معالم دورها الرئيسي في تيسير تنفيذ خطة عمل مدريد واستعراضها على الصعيدين الوطني والإقليمي، من خلال استمرار تسليط الضوء في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اللاحقة على دورها في هذه العملية. كما حددت اللجنة أدوار هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى ذات الصلة في هذه العملية.

ألف - محتوى الاستعراض والتقييم: بُعدان

20 - كبار السن هم مجموعة غير متجانسة، وفي حين يتقدم سكان العالم بوجه عام نحو الشيخوخة، تتفاوت وتيرة حدوث هذه العملية وعدد كبار السن ونسبتهم داخل مناطق وبلدان بعينها بشكل ملحوظ. وكان الهدف من خطة عمل مدريد للشيخوخة وآليات استعراضها إظهار هذا التنوع واستيعابه، وتناول الأولويات والاحتياجات والتحديات المختلفة التي تواجهها مختلف المجتمعات والدول الأعضاء. ومن ثم، فقد أتاحت خطة عمل مدريد للحكومات، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الخطة، حرية تحديد نطاق أنشطة الاستعراض والتقييم الوطنية التي تضطلع بها، بما يضمن مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين في البلد في عمليات صنع القرار، بما في ذلك المنظمات التي تمثل كبار السن.

21 - و من أجل معالجة فعالة لما تنطوي عليه مسألة شيخوخة السكان من تعقيدات وتغير احتياجات الأشخاص وقدراتهم مع تقدمهم في السن، يمكن أن تتناول عملية استعراض وتقييم خطة عمل مدريد دراسة بعدين مختلفين هما السياسات التي تستهدف شيخوخة الأفراد وامتداد العمر؛ والسياسات الموجهة نحو تكييف المجتمعات مع الآثار المترتبة على شيخوخة السكان، مع تقديم توصيات بشأنهما. ويمكن النهوض بكلا البعدين من خلال تعميم مراعاة منظور الشيخوخة - ويقصد به الإدماج المنهجي للمسائل المتعلقة بالشيخوخة في جميع المجالات السياساتية ذات الصلة وعلى جميع مستويات الحكومة[6]. ويجب أن يتمحور تقييم عملية الاستعراض والتقييم حول التوجهات الثلاثة ذات الأولوية لخطة عمل مدريد للشيخوخة وهي: كبار السن والتنمية؛ وتعزيز الصحة والرفاه في السن المتقدمة؛ وضمان بيئة تمكينية وداعمة

(6) *Guidelines for Mainstreaming Ageing* (United Nations publication, 2021).

(انظر E/CN.5/2004/6). وتتشعب السياسات التي تستهدف كبار السن وتلك التي تعمم منظور الشيخوخة لتشمل معظم مجالات السياسات الحكومية.

22 - ومع تقدم السكان في العمر، يصبح وضع سياسات تستهدف كبار السن على وجه التحديد ومعالجة الشيخوخة على مدى الحياة أمرًا بالغ الأهمية بشكل متزايد. وفي حين أن العديد من هذه السياسات قد غلب عليها التركيز عادة على تدابير الضمان الاجتماعي، تتضمن خطة عمل مدريد إقرارا بأهمية اعتماد منظور أوسع نطاقا ومعالجة كيفية تأثير مجموعة أوسع من النظم الحكومية على رفاه كبار السن، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، والتعليم والعمل والصحة. وينبغي أن تتضمن عملية استعراض وتقييم هذه السياسات تحليلاً وتقييماً شاملين للبرامج والأنشطة الحكومية على جميع المستويات، استنادا إلى تقارير ودراسات صادرة عن جهات حكومية محلية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

23 - ويتطلب تعميم مراعاة منظور الشيخوخة تنقيحا لفهم كيفية تأثير الهياكل العمرية المتغيرة على التنظيم المجتمعي وأداء المجتمع لوظائفه، بما في ذلك العمليات الحكومية. وأكدت خطة عمل مدريد على ضرورة إدماج اعتبارات الشيخوخة في أطر التنمية الوطنية واستراتيجيات القضاء على الفقر. كما شددت على أهمية إدماج المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الوطنية من أجل مراعاة الاحتياجات والظروف المحددة لجميع كبار السن[7].

24 - ووفقًا لما ورد في خطة عمل مدريد، ينطوي أحد الجوانب الرئيسية لاستعراضها وتقييمها على تقييم مدى تعميم منظور الشيخوخة على الصعيد الوطني وتقييم كيفية إدماجه في السياسات الإنمائية. ونظراً لطبيعة هذا التعميم المتعددة الأوجه، ينبغي أن يتضمن الاستعراض والتقييم فحصاً لأدوات مختلفة، مثل الاستعراضات التشريعية، ورصد الميزانية، وتحليلات بناء القدرات والتدريب والدعوة على الصعيد المؤسسي، حسب الفئة العمرية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتناول الاستعراض والتقييم أيضاً كيفية تفاعل منظور تعميم الشيخوخة مع التحديات الإنمائية الأخرى، بما يضمن إدماج سياسات الشيخوخة في أطر التخطيط الاجتماعي والاقتصادي. ويوصى بأن تنظر الحكومات، عند تحديد طرائق الاستعراض والتقييم، في إنشاء وكالة رائدة مكرسة - سواء كانت حكومية أو غير حكومية - للإشراف على تعميم مراعاة منظور الشيخوخة في السياسات الوطنية وتحديد أي أوجه قصور قائمة وتصحيحها.

باء - عناصر النهج التشاركي المنطلق من القاعدة

25 - تتبع عملية استعراض وتقييم خطة عمل مدريد نهجا تشاركيًا ومرنًا، على النحو الذي أقرته لجنة التنمية الاجتماعية في دورتيها لعامي 2003 و 2004. وتهدف الدول الأعضاء باعتماد هذا الإطار إلى الانتقال من نهج "يتجه من أعلى إلى أسفل" إلى نهج يتجه من أسفل إلى أعلى ويتيح للعملية التداولية الحكومية الدولية الاستفادة من التقييمات المدروسة بعناية المتعلقة بما إذا كانت أهداف خطة عمل مدريد تتحقق على كل من الصعيد المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي(انظر E/CN.5/2003/7).

26 - وقوام النهج المنطلق من القاعدة هو جمع المعلومات من خلال تبادل الأفكار وجمع البيانات والممارسات الجيدة. ويهدف هذا التصميم إلى ضمان أن تظل عملية الاستعراض والتقييم أقرب ما يمكن إلى المستوى الذي تنشأ فيه المشكلات. ومن شأن هذا النوع من الاستعراض أن يفضي إلى نتيجة أكثر جدوى،

(7) A/CONF.197/9، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

بالمعنى الضيق من خلال وضع المسائل والشواغل المحلية على بساط البحث على الصعيد العالمي لتكميل الجهود المبذولة على صعيد السياسة العامة، وبالمعنى الأوسع من خلال إبقاء المعنيين منخرطين اجتماعيا وسياسيا بصورة نشطة (المرجع نفسه). وتشجع طبيعته التشاركية على إدماج الفئات المستهدفة، بما في ذلك الفئات التي كانت مستبعدة في السابق من وضع وتنفيذ وتقييم السياسات التي تؤثر عليها بشكل مباشر، وهي في هذه الحالة فئة كبار السن أنفسهم[8].

27 - وتتسم عملية رصد خطة عمل مدريد واستعراضها وتقييمها أيضا بالمرونة والتكيف مع الأولويات الوطنية والمحلية في ضوء التحديات والفرص الفريدة من نوعها. ويسمح هذا النهج المرن باختيار أهداف وإجراءات محددة تتناسب مع الظروف الوطنية والمحلية. وبدلاً من تقديم لمحة موجزة لفترة زمنية محددة، يجب أن تكون العملية مستمرة، كي تصب في مختلف أطر الإبلاغ القائمة بشكل فعال. ويمكّن النهج التشاركي المنطلق من القاعدة الدول الأعضاء والعمليات الحكومية الدولية من فهم أفضل للأثر الحقيقي لخطة عمل مدريد وما حققته من إنجازات وما يعتريها من أوجه قصور على جميع المستويات الحكومية[9].

دعم العمل الوطني

28 - دعت الجمعية العامة في قرارها 142/61 الدول الأعضاء إلى تعيين جهات تنسيقية تهتم بمتابعة خطط العمل الوطنية المعنية بالشيخوخة، وشجعت ذلك في قرارات لاحقة (انظر، على سبيل المثال، القرار 177/78). كما شجعت الجمعية العامة الدول الأعضاء على تعزيز شبكاتها القائمة من جهات التنسيق الوطنية المعنية بقضايا الشيخوخة[10]. وعادة ما تكون جهات التنسيق من المؤسسات الوطنية المعنية بالشيخوخة في البلدان التي توجد فيها هذه الجهات، ووزارات الشؤون الاجتماعية والتنمية الاجتماعية و/أو الحماية الاجتماعية، ووزارات الصحة، أو تكون بدرجة أقل شيوعا من وزارات الخارجية والمجالس الوطنية للسكان وشؤون الأسرة. وتؤدي جهات التنسيق دورًا بالغ الأهمية في ضمان اتباع نهج منطلق من القاعدة لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد، من خلال التنسيق مع المنظمات الوطنية وأصحاب المصلحة المعنيين بشأن الشيخوخة.

29 - وتتعاون اللجان الإقليمية تعاونا وثيقا مع جهات التنسيق المعنية بالشيخوخة على أساس مستمر، ولا سيما في الفترة التي تسبق الاجتماعات الإقليمية لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد وأثناءها، وذلك من خلال إجراء مشاورات ثنائية، وتوفير أنشطة بناء القدرات، وإطلاعها على آخر التطورات ذات الصلة في مجال السياسات، وتيسير عقد محافل للمناقشات الحكومية الدولية. فعلى سبيل المثال، تتولى جهات التنسيق الوطنية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التنسيق من خلال الآلية الحكومية الدولية التابعة للجنة، المتمثلة في الفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة، على غرار ما تقوم به جهات التنسيق من الدول الأعضاء في منطقتي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من خلال المؤتمر الإقليمي الحكومي الدولي الخامس المعني بالشيخوخة وحقوق كبار السن والاجتماع الحكومي الدولي لآسيا والمحيط الهادئ المعني بعملية الاستعراض والتقييم

(8) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, “The framework for monitoring, review and appraisal of the Madrid International Plan of Action on Ageing”, 29 July 2005.

(9) المرجع نفسه.

(10) انظر قرار الجمعية العامة 177/78.

الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، على التوالي. وتجتمع جهات التنسيق المعينة رسميا والمعنية بالشيخوخة من الدول الأعضاء في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بصورة رسمية سنوياً لمناقشة الأولويات المتعلقة بالشيخوخة.

30 - وفي عام 2006، وضعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة *المبادئ التوجيهية لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة*[11] لدعم العمل الوطني. وقد وضعت هذه المبادئ التوجيهية لمساعدة الحكومات وجهات التنسيق التابعة لها المعنية بالشيخوخة في إجراء عملية الاستعراض والتقييم المستندة إلى نهج منطلق من القاعدة، لتكون بمثابة مصدر للأفكار والأمثلة اللازمة لتوجيه تصميم وتنفيذ المبادرات الوطنية. وخلال الدورات الأربع الأخيرة من استعراض وتقييم خطة عمل مدريد، كانت المبادئ التوجيهية لعام 2006 بمثابة أساس للدعم الذي تقدمه اللجان الإقليمية للدول الأعضاء.

31 - وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استخدام هذه المبادئ التوجيهية وتطويعها لخدمة القضايا المستجدة. فعلى سبيل المثال، أدرجت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في توجيهاتها خلال الدورة الرابعة من الاستعراض والتقييم مسائل متعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي اللجنة الاقتصادية لأوروبا، يشكل منشور عام 2006 أحد الموارد المتاحة لإدماج النهج التشاركي المنطلق من القاعدة في المبادئ التوجيهية التي يضعها الفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة لكل استعراض وتستخدم في تقديم المشورة أثناء إعداد التقارير الوطنية. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تستخدم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المبادئ التوجيهية لعام 2006 بالإضافة إلى مجموعة محددة من الأسئلة المعدة لكل دورة استعراض وتقييم، وقد أعدت اللجنة في الدورة الأخيرة دليلها الخاص لإعداد التقارير الوطنية عن تنفيذ خطة عمل مدريد. وعلى نفس المنوال، كان للمبادئ التوجيهية لعام 2006 دور محوري في تصميم الدراسة الاستقصائية التي أعدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعملية الاستعراض والتقييم الرابعة. ووضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا استعراضها ومنهجيتها الخاصة مع الدول الأعضاء فيها من أجل إجراء دورة الاستعراض والتقييم الرابعة بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية.

32 - وتعتبر تنمية الموارد البشرية اللازمة عنصرا أساسياً في خطة عمل مدريد على المستوى الوطني لتعميم مراعاة منظور الشيخوخة وشواغل كبار السن بشكل فعال في أطر التنمية الوطنية. كما بينت الخطة أن الدعم المقدم في مجال تعزيز التدريب وبناء القدرات في مجال الشيخوخة أمر في غاية الأهمية ويشكل أولوية من أولويات التعاون الدولي، خاصة في البلدان النامية. وتشمل الأولويات الأخرى للتعاون الدولي بشأن الشيخوخة تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والباحثين ونتائج البحوث وجمع البيانات لدعم وضع السياسات والبرامج. وشددت الجمعية العامة في قراراتها على أهمية الاستثمار في بناء القدرات على الصعيد الوطني لتعزيز تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وحثت الدول الأعضاء على المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشيخوخة، مما يمكن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من تقديم الدعم إلى البلدان، بناء على طلبها[12].

(11) *مبادئ توجيهية لاستعراض خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وتقييمها نهج تشاركي منطلق من القاعدة* (منشورات الأمم المتحدة، 2006).

(12) انظر قرار الجمعية العامة 142/61.

إدماج النتائج الوطنية على الصعيد الإقليمي

33 - يهدف العنصر الإقليمي في عملية استعراض وتقييم تنفيذ خطة عمل مدريد إلى الربط بين الأولويات الوطنية والعالمية، بحيث تقوم اللجان الإقليمية وهيئاتها الحكومية الدولية على وجه الخصوص بدور رئيسي في التنسيق مع البلدان الأعضاء فيها واللجان الوطنية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية (انظر E/CN.5/2003/7). وفي الدورات الأربع الأخيرة من استعراض وتقييم تنفيذ خطة عمل مدريد، اضطلعت اللجان الإقليمية بدور رئيسي في دعم الدول الأعضاء أثناء إجراء استعراضاتها الوطنية ومشاركتها في الاستعراضات الإقليمية. ويشمل ذلك مساعدة الدول الأعضاء في تنظيمها لعمليات الاستعراض والتقييم الوطنية بناءً على طلبها؛ وتنظيم الاجتماعات الاستعراضية الإقليمية وتقديم الدعم التقني للمشاورات بشأن النتائج المتفاوض عليها وكذلك تنفيذ هذه النتائج؛ وتعزيز التعاون مع المجتمع المدني. وتؤدي اللجان الإقليمية دوراً قوياً أيضاً من خلال تقديم تحليل للنتائج الرئيسية الواردة في التقرير الوطني، وتحديد مجالات العمل الرئيسية ذات الأولوية وأفضل الممارسات، واقتراح استجابات تتعلق بالسياسة العامة في التقارير الإقليمية في سياق عملية الاستعراض والتقييم[13].

34 - وتعتمد نتائج عملية الاستعراض والتقييم الإقليمية من خلال الهيئات الحكومية الدولية في معظم المناطق. ففي الدورة الماضية، صدر عن المؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا إعلان روما الوزاري لعام 2022 المعنون "*عالم مستدام يسع جميع الفئات العمرية: تضافر الجهود من أجل التضامن وتكافؤ الفرص طوال الحياة*". وعقدت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مؤتمرها الحكومي الدولي الإقليمي الخامس المعني بالشيخوخة وحقوق كبار السن، على المستوى الوزاري أيضا، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي اعتمدت خلاله الدول الأعضاء إعلان سانتياغو "حقوق الإنسان ومشاركة كبار السن: نحو مجتمع رعاية شامل للجميع وقادر على الصمود"[14]، ورحبت بالتقرير الخاص للدورة الرابعة لاستعراض وتقييم لخطة عمل مدريد، المعنون "*الشيخوخة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إدماج كبار السن وحقوقهم*"[15]. واعتمدت أيضا وثيقة ختامية تفاوضية معنونة "*التعجيل بتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002 من أجل بناء مجتمع مستدام لجميع الأعمار في آسيا والمحيط الهادئ*" (ESCAP/MIPAA/IGM.3/2022/3/Add.1) في اجتماع حكومي دولي دعمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. أما في المنطقة الأفريقية، فقد نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعاً إقليمياً لفريق خبراء ضم مختلف أصحاب المصلحة من المنطقة، في حين توج الاستعراض الرابع لخطة عمل مدريد في المنطقة العربية بمؤتمر استعراض إقليمي بدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أسفر عن وثيقة ختامية بالإضافة إلى تقرير الاستعراض الإقليمي (E/CN.5/2023/6).

35 - ولتعزيز إدماج النتائج الوطنية لاستعراض وتقييم تنفيذ خطة عمل مدريد على الصعيد الإقليمي، شجعت الجمعية العامة اللجان الإقليمية التي لم تضع بعد استراتيجية إقليمية لتنفيذ خطة عمل مدريد على

(13) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 8/2020.

(14) يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://conferenciaenvejecimiento.cepal.org/5/en/documents/santiago-declaration.

(15) يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://www.cepal.org/en/publications/48568-ageing-latin-america-and-caribbean-inclusion-and-rights-older-persons.

القيام بذلك[16]. وهناك اســـتراتيجيتان إقليميتان هما *اســـتراتيجية التنفيذ الإقليمية لخطة عمل مدريد الدولية للشـــيخوخة لمنطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصـــادية لأوروبا* (ECE/AC.23/2002/2/Rev.6)، و*ميثاق سان خوسيه لعام 2012 بشأن حقوق كبار السن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*[17]، الذي حل محل *الاســـتراتيجية الإقليمية لعام 2004 لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشـــيخوخة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*[18]. وفي الدورة الرابعة للاســـتعراض والتقييم، دعت الدول الأعضـــاء في اللجنة الاقتصـــادية لأوروبا في إعلان روما الوزاري للمنطقة الأوروبية إلى تحديث خطة عمل مدريد الدولية للشـيخوخة واسـتراتيجية التنفيذ الإقليمية للجنة، وكذلك بحث إمكانية تحديث خطة عمل مدريد أيضـاً لتكييف الاستجابات السياساتية المتعلقة بالشيخوخة مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية والتحديات الناشئة، ووضع المزيد من الأدوات لدعمها[19].

36 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أسفرت دورة الاستعراض والتقييم الرابعة لخطة عمل مدريد عن وثيقة ختامية متفاوض عليها بين الحكومات (ESCAP/MIPAA/IGM.3/2022/3/Add.1، انظر الفقرة 34). ونتيجة لذلك، تنظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في وضع استراتيجية إقليمية لتنفيذ خطة عمل مدريد لأغراض دورة الاستعراض القادمة. وتفتقر المنطقة الأفريقية ومنطقة غرب آسيا حالياً إلى اســـتراتيجيات إقليمية لتنفيذ خطة عمل مدريد؛ ومع ذلك، تدعم مبادرات أخرى الجهود المبذولة بشـــأن المسـائل المتعلقة بشـيخوخة السـكان داخل هاتين المنطقتين. ففي منطقة غرب آسـيا، يمكن اسـتخدام إعلان القاهرة[20]، الذي يمثل خريطة الطريق المتفاوض عليها بشـأن المنطقة الصـادرة عن المؤتمر الدولي للسـكان والتنمية لما بعد عام 2013، كدليل إرشادي بشأن القضايا المتعلقة بشيخوخة السكان. وفي السياق الأفريقي، تعكف مفوضـية الاتحاد الأفريقي على وضـع إطار للسـياسـات وخطة عمل بشـأن الشـيخوخة لدعم اسـتجابة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتزايد عدد المسنين في أفريقيا.

37 - وتشـكل الصـعوبات الناشـئة عن القيود المفروضـة على التمويل المخصـص لشـيخوخة السـكان والمسـائل المتعلقة بكبار السـن، ومحدودية وجود اللجان الإقليمية في السـياقات الوطنية، وعدم كفاية الولايات أو عدم فعاليتها بعض التحديات التي حددتها اللجان الإقليمية والتي تعيق بذل الجهود على الصـعيد الإقليمي لدعم استعراض وتقييم تنفيذ خطة عمل مدريد على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء.

(16) انظر قراري الجمعية العامة 150/59 و 135/60.

(17) يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://www.cepal.org/en/publications/21535-san-jose-charter-rights-older-persons-latin-america-and-caribbean.

(18) يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://repositorio.cepal.org/entities/publication/e46d8b45-7a5a-4a39-8203-7e2267dc8b18.

(19) يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://unece.org/sites/default/files/2022-06/Rome__Ministerial_Declaration.pdf.

(20) يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://www.unfpa.org/sites/default/files/event-pdf/Cairo_Declaration_English.pdf.

إدماج النتائج الوطنية والإقليمية على الصعيد الدولي

38 - كلفت الجمعية العامة لجنة التنمية الاجتماعية بإجراء الاستعراض والتقييم العالميين لخطة عمل مدريد[21]. ويقدم الاستعراض العالمي للدول الأعضاء لمحة عامة شاملة عن عمليات الاستعراض والتقييم الإقليمية، مع تسليط الضوء على الاتجاهات العامة من خلال تحليل الوثائق الختامية المتفاوض عليها والتقارير الإقليمية لعمليتي الاستعراض والتقييم. ويساعد الاستعراض على تحديد المسائل السائدة والمستجدة ويوضح في الوقت نفسه الخيارات ذات الصلة في مجال السياسات العامة (انظر E/CN.5/2023/6). كما يمكن أن يوفر فرصة ثمينة لتنشيط الجهود الدولية والعمل الدولي على صعيد النهوض بالبرنامج العالمي للشيخوخة.

39 - ويوجه الاستعراض العالمي الانتباه إلى ضرورة توفير التعاون الدولي للحكومات التي تحتاج إليه في تنفيذها لخطة عمل مدريد، بما في ذلك عملية الاستعراض والتقييم. ويدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا منظومة الأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتعميم مراعاة مسائل الشيخوخة في برامجها الخاصة وفي ولاياتها القائمة[22].

40 - ويعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارًا بشأن نتائج كل عملية استعراض وتقييم لتنفيذ خطة عمل مدريد عند اختتامها بنجاح. وتشجع هذه القرارات على دمج نتائج وتوصيات كل عملية استعراض وتقييم على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، في السياسات المتعلقة بكبار السن وشيخوخة السكان على المستوى الوطني.

ثالثا - متابعة نتائج الدورة الرابعة لاستعراض وتقييم تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002

ألف - الديناميات المتغيرة لشيخوخة السكان في العالم

41 - تمثل شيخوخة السكان في العالم، الناجمة عن انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع متوسط العمر المتوقع، أحد أهم التحولات الديموغرافية في القرن الحادي والعشرين - والتي حدثت أو تحدث في جميع البلدان والمناطق. ويعيد هذا التحول تشكيل الهيكل العمري للمجتمعات، مما يستلزم إجراء إصلاحات في نُظم الحماية الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية والسياسات الاقتصادية. وللتعامل مع هذه التغييرات بصورة فعالة، ينبغي أن تستخدم الحكومات التخطيط القائم على الأدلة وأن تتحلى بقدر من التبصر لتنفيذ سياسات تلبي الاحتياجات المتنوعة لكبار السن، وتضمن حصولهم على الخدمات بشكل عادل وحماية حقوق الإنسان الواجبة لهم. وتوفر خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة إطارًا حيويًا لتوجيه هذه الجهود، على الرغم من استمرار وجود تفاوتات كبيرة في تنفيذها بين المناطق وداخلها على حد سواء.

42 - وقد توفر التوقعات الديموغرافية المنقحة في ضوء البيانات الجديدة رؤى جديدة حول الاتجاهات السكانية العالمية. ويمثل التنقيح الأخير *للتوقعات السكانية في العالم*[23] تحولاً كبيراً في المنظور المتعلق بالديناميات السكانية المستقبلية. فقبل عقد من الزمن، قدرت الأمم المتحدة أن احتمال توقف النمو السكاني

(21) انظر قراري الجمعية العامة 150/59 و 135/60.

(22) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 8/2020.

(23) *World Population Prospects: The 2024 Revision* (United Nations publication, 2024).

العالمي في القرن الحادي والعشرين لا يتجاوز 30 في المائة. أما اليوم، فقد ارتفع هذا الاحتمال إلى 80 في المائة، مما يشير إلى احتمال أكبر بكثير أن يصل عدد سكان العالم إلى ذروته قبل عام 2100، وبعدد أقل مما كان متوقعًا في السابق. إذ تشير التوقعات الحالية إلى أن عدد سكان العالم سيزداد من 8,2 بلايين نسمة في عام 2024 إلى حوالي 10,3 بلايين نسمة بحلول منتصف الثمانينيات من القرن الحادي والعشرين، ومن المتوقع أن ينخفض بعد ذلك تدريجيًا. وبحلول عام 2100، يمكن أن ينخفض عدد سكان العالم إلى حوالي 10,2 بلايين نسمة، أي أقل من التقديرات السابقة المقترحة بحوالي 700 مليون نسمة. وتُعزى هذه الذروة المسجلة في وقت أبكر من المتوقع أساسا إلى انخفاض معدلات الخصوبة، لا سيما في بعض أكبر بلدان العالم، مثل الصين. وتأثير هذه التحولات الديموغرافية واضح بالفعل، حيث يعيش الآن واحد من كل أربعة أشخاص على مستوى العالم في بلد بلغ عدد سكانه ذروته.

43 - ومن المتوقع خلال العقد المقبل، من عام 2024 إلى عام 2034، أن يزداد عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا أو أكثر بنسبة 33,3 في المائة، من 1,2 بليون شخص إلى 1,6 بليون شخص على مستوى العالم. وسيفوق عدد كبار السن عدد الشباب وسيمثلون أكثر من ضعف عدد الأطفال دون سن الخامسة. ومن المتوقع أن تحدث الزيادة الأسرع في البلدان النامية. واستشرافا للمستقبل الأبعد من ذلك، من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا أو أكثر إلى 2,2 بليون نسمة بحلول أواخر عام 2070، ليتجاوز عدد الأطفال دون سن 18 عامًا[24]. وحتى في البلدان التي يرتفع عدد الشباب نسبيًا في صفوف سكانها اليوم، من المتوقع أن يرتفع عدد كبار السن، مما يؤكد الطابع العالمي لشيخوخة السكان.

44 - ومع ذلك، يختلف توقيت ووتيرة شيخوخة السكان بشكل كبير بين المناطق والبلدان. ففي حين أن بعض البلدان قد وصلت بالفعل إلى ذروتها السكانية أو تجاوزتها، لا تزال بلدان أخرى تشهد نموًا سكانيًا، وإن كان بمعدلات أبطأ. ففي عام 2024، بلغ عدد السكان ذروته بالفعل في 63 بلدا ومنطقة، تمثل مجتمعةً 28 في المائة من سكان العالم. وتضم هذه الفئة بلدانا مثل الاتحاد الروسي، وألمانيا، والصين، واليابان. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تصل 48 بلدا ومنطقة، تمثل 10 في المائة من سكان العالم، إلى ذروتها السكانية بين عامي 2025 و 2054، بما في ذلك البرازيل، وجمهورية إيران الإسلامية، وتركيا، وفييت نام. أما في البلدان والمناطق الـ 126 المتبقية، فمن المتوقع أن يستمر عدد السكان في النمو حتى عام 2054، ومن المحتمل أن يصل إلى ذروته في وقت لاحق من القرن أو بعد عام 2100. وتضم هذه الفئة بعضًا من أكثر بلدان العالم اكتظاظًا بالسكان، مثل إندونيسيا، وباكستان، ونيجيريا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية[25].

45 - وثمة تحول ديموغرافي ملحوظ يجري في الوقت الحالي في البلدان التي بلغ عدد السكان فيها ذروته بالفعل. ومن المتوقع أن يحدث التقاطع بين عدد الأطفال والأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا أو أكثر في وقت أبكر. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تنخفض نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 20 عامًا في هذه البلدان من 21 في المائة في عام 2024 إلى 14 في المائة في عام 2054، وتبقى عند هذا المستوى حتى نهاية القرن. ومن جهة أخرى، من المتوقع أن تبلغ نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا أو أكثر الضعف تقريبًا لتصل إلى 33 في المائة في عام 2054 مقارنة بنسبة 17 في المائة في عام 2024. وبحلول عام 2100، قد يشكل كبار السن نسبة 40 في المائة من إجمالي عدد السكان في هذه

(24) المرجع نفسه.

(25) *World Population Prospects 2024: Summary of Results* (United Nations publication, 2024).

البلدان[26]. ويطرح هذا التحول السريع في الهيكل العمري تحديات وفرصًا فريدة من نوعها أمام صانعي السياسات وهم بصدد تلبية احتياجات السكان المسنين الذين يتزايد عددهم مع العمل في الوقت نفسه على ضمان الإنصاف بين الأجيال والتنمية المستدامة.

46 - وارتفع متوسط العمر المتوقع في العالم بشكل مطرد. ففي عام 2024، وصل متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى 73,3 سنة، وهو ما يمثل زيادة قدرها 8,4 سنوات منذ عام 1995. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه التصاعدي، حيث من المتوقع أن يصل متوسط العمر المتوقع في العالم إلى 77,4 سنة بحلول عام 2054. وبحلول أواخر عام 2050، من المتوقع أن تحدث أكثر من نصف الوفيات على مستوى العالم في سن الثمانين أو أكثر، مقارنة بنسبة 17 في المائة فقط في عام 1995[27]. ومع ذلك، توجد تفاوتات كبيرة بين المناطق. ولا يزال متوسط العمر المتوقع عند الولادة في أقل البلدان نمواً أدنى من المتوسط في باقي البلدان في عام 2024، إذ يبلغ 66,5 سنة، أي بفارق 6,8 سنوات مقارنة بالمتوسط العالمي. ويصل متوسط العمر المتوقع في المناطق المتقدمة النمو إلى 80,1 عاما، بينما يبلغ في المناطق النامية 71,9 عاما[28].

47 - وما زالت الفروق بين الجنسين في متوسط العمر المتوقع كبيرة أيضًا، مما يزيد من إعادة تشكيل المشهد الديموغرافي. ففي عام 2024، يبلغ متوسط العمر المتوقع للرجال 70,7 عامًا على مستوى العالم، بينما يبلغ متوسط العمر المتوقع للنساء 76 عامًا، أي أنهن سيعشن أكثر من الرجال بمقدار 5,3 سنوات. ولئن كان من المتوقع أن تضيق الفجوة بشكل طفيف، فإنها ستستمر حتى عام 2050، حيث من المتوقع أن يبلغ متوسط العمر المتوقع للرجال 74,7 عامًا وأن يبلغ متوسط العمر المتوقع للنساء 79,5 عامًا، أي بفارق 4,8 سنوات[29]. وكما هو موضح في الشكل، تسلط هذه النتائج الضوء على الفجوة المستمرة بين الجنسين في متوسط العمر المتوقع، حيث من المتوقع أن يطول متوسط العمر المتوقع لكل من الرجال والنساء على مستوى العالم، وكذلك داخل المناطق المتقدمة النمو والنامية.

(26) المرجع نفسه.

(27) المرجع نفسه.

(28) *World Population Prospects: The 2024 Revision* (United Nations publication, 2024).

(29) المرجع نفسه.

متوسط العمر المتوقع للرجال والنساء: مقارنة بين مواليد عامي 2024 و 2050 على مستوى العالم وفي المناطق المتقدمة النمو والنامية

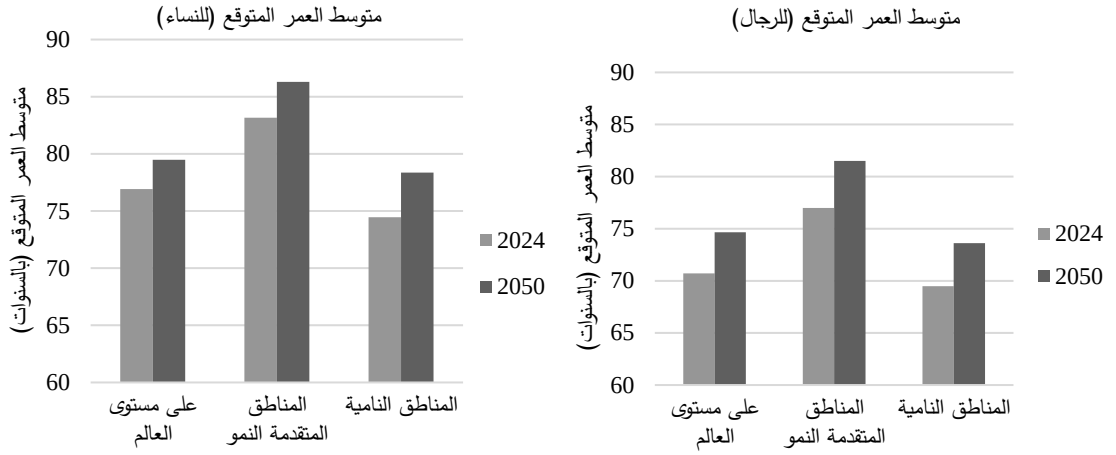

المصدر: المتوسطات محسوبة من: *التوقعات السكانية في العالم، تنقيح عام 2024* (*World Population Prospects: The 2024 Revision* (United Nations publication, 2024)).

48 - تشير هذه الفوارق بين الجنسين في متوسط العمر المتوقع إلى تفاوتات أوسع بين الرجال والنساء على مدار الحياة في النتائج الصحية والحصول على الرعاية والدعم والمحددات الاجتماعية للصحة. وعند دراسة متوسط العمر المتوقع في المناطق المتقدمة النمو، يصبح التفاوت أكثر وضوحًا. ففي عام 2024، يبلغ متوسط العمر المتوقع للرجال في المناطق المتقدمة النمو 77 عامًا، مقابل 83,2 عامًا للنساء، أي بفارق 6,2 سنوات. وبحلول عام 2050، من المتوقع أن تتقلص هذه الفجوة بشكل طفيف، حيث سيبلغ متوسط العمر المتوقع للرجال 81,5 عاما مقابل 86,3 عاما للنساء. ولا يزال متوسط العمر المتوقع في المناطق النامية أقل ولكن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة. ففي عام 2024، يبلغ متوسط العمر المتوقع للرجال في المناطق النامية 69,5 عاما مقابل 74,5 عاما للنساء- بفارق 5 سنوات. وبحلول عام 2050، ستتحسن هذه الأرقام لتصل إلى 73,6 عاما للرجال و 78,4 عاما للنساء، مع بقاء فارق قدره 4,8 سنوات. وتسلط هذه التفاوتات الضوء على الحاجة الماسة إلى إدماج منظور جنساني في جميع السياسات والبرامج المتعلقة بكبار السن، بما يضمن مراعاة الاحتياجات والظروف الخاصة للمسنات والمسنين على حد سواء[30].

باء - إدماج شيخوخة السكان والأفراد في عمل اللجان الفنية

49 - سلطت الدول الأعضاء في لجنة السكان والتنمية، خلال دورتها السابعة والخمسين، الضوء على الأنماط الديموغرافية المتنوعة عبر البلدان والمناطق، مع التركيز على التحديات والفرص المتعلقة بشيخوخة السكان (انظر E/2024/25-E/CN.9/2024/6).

50 - وفي عام 2024، اعتمدت اللجنة الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي أقرت بموجبه الدول الأعضاء بأن الديناميات السكانية، في عالم متنوع من الناحية

(30) المرجع نفسه.

الديموغرافية، بما في ذلك الاختلافات في وتيرة النمو أو التناقص السكانيين، وتغير الهياكل العمرية للسكان، والتوسع الحضري، والهجرة الدولية، ستستمر في تشكيل العالم للأجيال الحالية والمقبلة (المرجع نفسه، الإعلان 1/2024).

51 - والتزمت الدول الأعضاء من خلال الإعلان بتعزيز توافر بيانات سكانية عالية الجودة وذات صلة ومصنفة وموثوقة في المواعيد المقررة، وهي بيانات ضرورية لتنفيذ ورصد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما ستعمل اللجنة على تعزيز البحوث حول الروابط بين الديناميات السكانية والتنمية المستدامة ومراعاة الاتجاهات والتوقعات السكانية في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية. وسيعزز هذا الالتزام إدماج المسائل المتعلقة بالشيخوخة في عملية وضع السياسات القائمة على الأدلة (المرجع نفسه).

52 - وسلطت لجنة وضع المرأة، في دورتها السابعة والستين، الضوء على الأثر الكبير للفجوة الرقمية على المسنات (انظر E/2023/27). وسلمت بأن الفرص المتاحة للنساء المسنات للوصول إلى التكنولوجيات الجديدة تكون في أكثر الأحيان أقل من تلك المتاحة لغيرهن، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الوقت الذي يقضينه خارج قوة العمل المدفوع الأجر للقيام بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر. وشددت اللجنة على ضرورة سد الفجوة الرقمية من خلال الاستثمار في الدراية والمهارات الرقمية، بما يضمن الوصول إلى التكنولوجيات والخدمات الممكّنة رقميًا بأسعار معقولة. كما أقرت بالحواجز التي تواجهها المسنات في الحصول على التعليم والتعلم مدى الحياة والتدريب. وإضافة إلى ذلك، اعترفت اللجنة في دورتها الثامنة والستين بالمساهمات الإيجابية للمسنات في الاقتصاد والمجتمع، بما في ذلك من خلال توفير الرعاية والعمل المنزلي والدعم، مع الإشارة أيضاً إلى التحديات التي تواجهها المسنات في الإعمال الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهن (انظر E/2024/27). وأقرت اللجنة أيضاً بأن القضايا المتعلقة بالإدماج الاجتماعي وعدم المساواة بين الجنسين يمكن معالجتها من خلال تعميم حقوق كبار السن في استراتيجيات التنمية المستدامة التي تركز على الإنسان.

جيم - العلاقة بين التنمية والسياسات الاجتماعية وحقوق الإنسان الواجبة لكبار السن

53 - ثمة علاقة جوهرية وثيقة تربط بين التنمية والسياسات الاجتماعية وحقوق الإنسان الواجبة لكبار السن. فقد أكدت الحكومات من جديد، باعتمادها الإعلان السياسي، التزامها بتعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون وضمان المساواة بين الجنسين. وأكدت على أهمية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية. ويقرّ الإعلان بضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد كبار السن، بما يكفل أن يعيش الأفراد، مع تقدمهم في السن، حياة تتسم بالإنجاز والصحة والأمن والمشاركة الفعالة في مجتمعاتهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

54 - وترسخ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة كذلك هذا الالتزام من خلال تحديد توصيات باتخاذ إجراءات تركز على ثلاثة توجهات ذات أولوية: كبار السن والتنمية؛ وتعزيز الصحة والرفاه في مرحلة الشيخوخة، وتهيئة بيئات مواتية وداعمة. وتهدف التوجهات ذات الأولوية إلى توجيه صياغة السياسات وتنفيذها نحو تحقيق هدف محدد يتمثل في التكيف الناجح مع عالم آخذ في الشيخوخة، يقاس النجاح فيه بمقدار التنمية الاجتماعية، وتحسين نوعية الحياة لكبار السن واستدامة مختلف النظم، الرسمية وغير الرسمية، التي تدعم نوعية الرفاه طوال مراحل الحياة.

دال - تحسين القدرة الوطنية على صياغة السياسات المتعلقة بالشيخوخة

55 - نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقتي عمل لبناء القدرات الوطنية في نيجيريا في عامي 2023 و 2024 لتعزيز الرعاية الاجتماعية لكبار السن. وضمت حلقة العمل التي نظمت في عام 2023 بشأن صياغة السياسات المتعلقة بضمان جودة الرعاية الاجتماعية للمسنين مشاركين من الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لوضع سياسات تهدف إلى تحسين جودة الرعاية الاجتماعية للمسنين. وبناءً على ذلك، كان هدف حلقة العمل التدريبية لعام 2024 بشأن الرعاية المنزلية لكبار السن هو دمج معايير جودة الرعاية في سياسة وطنية. وقد افتتحت حلقة العمل المديرة العامة للمركز الوطني لكبار السن، في جملة أنشطة أخرى.

56 - وما فتئت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشارك بنشاط في تعزيز حقوق كبار السن ورفاههم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال عدد من المبادرات. وتم تنسيق الاجتماعات والأنشطة بالتآزر مع هيئات إقليمية أخرى، بما في ذلك المؤتمر الإقليمي للتنمية الاجتماعية، ومنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، والمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية. وركزت هذه الجهود على مواجهة التحديات المتعلقة بنظم الرعاية والدعم، مع ضمان احترام حقوق كبار السن ورفاههم وحمايتها. وإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنشطة جانبية تناولت قضايا رئيسية مثل "الانتقال نحو مجتمعات الرعاية: التحديات التي تواجه المنطقة لضمان رفاه كبار السن واحترام حقوقهم"[31]، و "أفضل الممارسات على صعيد السياسات الخاصة بكبار السن"[32]، و "الكوارث الاجتماعية والبيئية وحقوق كبار السن"[33].

57 - وعقد برنامج التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي حلقة دراسية إقليمية في عام 2024 ركزت على "التحديات والفرص المتعلقة بشيخوخة السكان: الرعاية والاقتصاد المعني بالمسنين"[34]. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز المعارف حول ما يترتب على شيخوخة السكان من آثار وفرص اقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية. وتدعم وضع السياسات العامة وتعزيز القدرات الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على الفرص التي يوفرها "الاقتصاد المعني بالمسنين"، لاسيما في مجالي الرعاية والرعاية الطويلة الأجل. وأجريت في إطار هذا البرنامج دراسة تحلل السيناريوهات المستقبلية لنمو الاستهلاك في صفوف كبار السن في ست دول أعضاء تمثل مراحل مختلفة من التحول الديمغرافي وهي: الأرجنتين، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وكوستاريكا.

58 - وأحرزت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقدماً كبيراً في النهوض بتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة من خلال مبادرات وأنشطة مختلفة. ويتمثل أحد التطورات الرئيسية في هذا الجهد في إنشاء قاعدة

(31) انظر https://crds.cepal.org/5/en/towards-care-societies-challenges-region-faces-ensuring-the-well-being.

(32) انظر https://crpd.cepal.org/5m/en/programme/side-event-best-practices-public-policies-older-persons-human-rights-approach.

(33) انظر https://foroalc2030.cepal.org/2024/es/programa/desastres-socioambientales-derechos-personas-mayores.

(34) انظر www.cepal.org/en/events/regional-seminar-challenges-and-opportunities-population-aging-silver-economy.

بيانات سياسات الشيخوخة، وهي مبادرة جديدة وردت تفاصيلها في برنامج العمل المتعدد السنوات للفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة للفترة 2023–2027 (ECE/WG.1/2023/2، المرفق الثاني). وتهدف قاعدة البيانات هذه إلى تعزيز رصد خطة عمل مدريد واستراتيجيتها التنفيذية الإقليمية مع تعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالسياسات المتصلة بالشيخوخة في جميع أنحاء المنطقة (انظر ECE/WG.1/2023/4).

59 - وأعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام 2023 قائمة شاملة بالمواضيع السياساتية والصكوك التي يمكن إدراجها في قاعدة البيانات، والتي تمت مناقشتها لاحقًا مع المكتب. وباستخدام هذا التصنيف، يجري بشكل منهجي ترميز التقارير القطرية المقدمة لدورة الاستعراض والتقييم الرابعة لخطة عمل مدريد/استراتيجية التنفيذ الإقليمية لتحديد السياسات ذات الصلة لإدراجها في قاعدة البيانات. وتمثل هذه الأداة المبتكرة خطوة هامة إلى الأمام في التزام اللجنة الاقتصادية لأوروبا بدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عمل مدريد ورصدها.

60 - واضطلعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضًا بعدد من الأنشطة الهامة الأخرى للمضي قدمًا في تنفيذ خطة عمل مدريد. ونظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بناءً على طلب من حكومة جورجيا وبالتعاون مع المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان، حلقة عمل تدريبية لفائدة 24 مسؤولاً حكومياً حول تعميم منظور مراعاة الشيخوخة في السياسة العامة من خلال التحليل المراعي للسن. واستندت حلقة العمل هذه إلى المنهجية التي تم تجريبها سابقًا في سلسلة من حلقات العمل التدريبية التي نظمت لفائدة صانعي السياسات على الصعيدين الوطني والمحلي في جمهورية مولدوفا. ونتيجة لهذه الجهود، أعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مجموعة شاملة من الأنشطة التدريبية تتضمن موارد متاحة على الإنترنت. ويمكن أن تستخدم الدول الأعضاء هذه المجموعة لوضع نُهج استراتيجية لتعميم منظور الشيخوخة في مختلف مجالات ومستويات السياسات.

61 - وظلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضًا تعمل على وضع خرائط طريق لتعميم مراعاة منظور الشيخوخة بناءً على طلب الدول الأعضاء. وتوفر خرائط الطريق هذه توصيات سياساتية مصممة خصيصاً لتنفيذ خطة عمل مدريد/استراتيجية التنفيذ الإقليمية من خلال دمج اعتبارات الشيخوخة في السياسات الوطنية الأوسع نطاقاً. وفي هذا السياق، قدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا المساعدة التقنية اللازمة لوضع استراتيجية وخطة عمل وطنيتين لتعزيز استمرار النشاط والتمتع بالصحة مع التقدّم في العمر في أوزبكستان. وتعكف اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان على وضع تحليل للحالة وتوصيات بشأن السياسات استناداً إلى منهجية إعداد خرائط طريق لتعميم مراعاة منظور الشيخوخة.

62 - وما فتئت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تعمل بنشاط على تجميع خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية من الدول الأعضاء لتعزيز تبادل المعارف بين البلدان، وقد أتيحت للجمهور من خلال مستودع شبكي[35].

63 - وعززت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تعاونها مع الدول الأعضاء في مجال الشيخوخة من خلال سلسلة من المبادرات المحددة الهدف. وقدمت اللجنة، بناءً على طلب حكومتي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وملديف، دعماً مباشراً في وضع وتنقيح سياساتهما واستراتيجياتهما وخطط

(35) نظر www.population-trends-asiapacific.org.

عملهما المتعلقة بالشيخوخة. وعمل كلا البلدين مع اللجنة لمواءمة سياساتهما مع أحدث الولايات الإقليمية والعالمية بعد عملية الاستعراض والتقييم الرابعة.

64 - وتناولت جهود بناء القدرات الأوسع نطاقاً التي تبذلها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مواضيع بالغة الأهمية مثل مستقبل العمل، والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وحسابات التحويل الوطنية، واستحداث لوحة متابعة بشأن بيانات الشيخوخة وأفضل الممارسات. وشمل التعاون مع الدول الأعضاء بشأن هذه المسائل العمل مع أذربيجان، وبوتان، وتايلند، وطاجيكستان، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكمبوديا، وماليزيا، والهند.

65 - وضاعفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا جهودها على صعيد تعزيز المبادرات المتعلقة بالشيخوخة من خلال المشاركة في المنتديات الإقليمية الرئيسية، مثل المؤتمر العالمي السادس عشر المعني بالشيخوخة الذي عقده الاتحاد الدولي للشيخوخة في بانكوك في عام 2023، والمؤتمر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ المعني بشيخوخة السكان، الذي عقد في بالي بإندونيسيا في عام 2024. وسهلت اللجنة، من خلال هذه المنتديات، مشاركة جهات التنسيق الحكومية، فأتاحت تبادل الأفكار وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء.

66 - وعملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع 11 دولة عضوا بشأن عدد من المسائل المتعلقة بكبار السن، بما في ذلك إجراء دراسات تتناول أحوال كبار السن وتحديد أماكن دور الرعاية. وهي تعمل حالياً على وضع مشاريع استراتيجيات وخطط عمل في كل من الأردن، والجمهورية العربية السورية، والصومال، والعراق، وعمان، والكويت، ولبنان، ومصر.

67 - وساهمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بصورة نشطة في بناء قدرات ممثلي الحكومة في مصر واليمن على تعميم مراعاة منظور الشيخوخة في عملية صنع السياسات على الصعيد الوطني. ففي مصر، نُظمت حلقة عمل لإذكاء الوعي بحقوق كبار السن كما هي مبينة في الأطر الدولية ذات الصلة، مع تعزيز قدرة المشاركين أيضا على إدماج المسائل والأولويات المتعلقة بالشيخوخة في عملية وضع السياسات العامة[36]. ونظمت على غرار ذلك حلقة عمل في اليمن بهدف إذكاء الوعي بحقوق كبار السن كما تحددها الأطر الدولية والإقليمية، وتعزيز قدرة المشاركين على إدماج هذه المسائل في عملية وضع السياسات[37]. واستُخدم نهج تفاعلي في حلقة العمل التي نُظمت في اليمن، بما في ذلك عقد دورات تطبيقية وفرت إرشادات عملية حول كيفية إدماج شواغل كبار السن في السياسات الإنمائية القائمة.

رابعا - النظر في الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الخامسة والعشرين للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة والاحتفال بها

68 - يصادف عام 2027 الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة. ويتيح هذا الاحتفال فرصة لتعزيز الالتزام بالإعلان السياسي والإجراءات المحددة في خطة عمل مدريد. ويهدف إلى ضمان إدراج هاتين الوثيقتين الختاميتين في تنفيذ الالتزامات العالمية الأخرى وتعبئة الموارد اللازمة

(36) انظر www.unescwa.org/events/mainstreaming-ageing-policymaking-egypt.

(37) انظر www.unescwa.org/events/mainstreaming-ageing-national-policymaking-yemen.

للنهوض بتنفيذها. والدول الأعضاء مدعوة إلى النظر في إمكانية عقد جمعية عالمية ثالثة للشيخوخة وحفز الاهتمام بها واستكشاف إمكانية استضافتها. ومن شأن هذه الجمعية أن تكون بمثابة منبر للاحتفال بإنجازات الإنسانية وتعزيزها، مع تعزيز تجدد الالتزام العالمي بالنهوض برفاه كبار السن وإدماجهم وإعمال حقوق الإنسان الواجبة لهم.

خامسا - الجدول الزمني المقترح لإنجاز الدورة الخامسة لاستعراض وتقييم تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002 والتوصيات الرئيسية

69 - تماشيا مع الجدول الزمني المقرر للدورة الخامسة لعملية الاستعراض والتقييم الخمسية، يمكن أن يكون الجدول الزمني المقترح على النحو التالي:

2025: تقرر لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها الثالثة والستين، طرائق الدورة الخامسة لاستعراض وتقييم تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002

2026: الاستعراضات والتقييمات الوطنية

2027: عمليات الاستعراض الإقليمية

2028: الاستعراض الشامل الذي تجريه لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السادسة والستين

70 - **قد ترغب لجنة التنمية الاجتماعية في أن تقوم بما يلي:**

(أ) **أن تطلب من الدول الأعضاء أن تقر الجدول الزمني المقترح لإجراء الدورة الخامسة لاستعراض وتقييم تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002؛**

(ب) **أن تطلب من الدول الأعضاء إجراء عملية استعراض وتقييم وطنية، من خلال تحديد الإجراءات المتخذة منذ عملية الاستعراض والتقييم الرابعة؛**

(ج) **أن تطلب من الدول الأعضاء اتباع نهج منطلق من القاعدة، من خلال تخصيص الموارد الكافية لمشاركة المجتمع المدني في عمليات تخطيط وتقييم عملية الاستعراض والتقييم، وتوزيع هذه الموارد حسب الأولوية؛**

(د) **أن تطلب إلى اللجان الإقليمية أن تواصل تيسير عملية الاستعراض والتقييم الخامسة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك من خلال هيئاتها الحكومية الدولية وبالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المعنية؛**

(هـ) **أن تقرر أن تجري اللجنة الاستعراض والتقييم العالميين في اليوم الثالث من دورتها السادسة والستين في عام 2028؛**

(و) **أن تقرر أيضا أن تتخذ اللجنة، في دورتها السادسة والستين، قرارا متفاوضا بشأنه على الصعيد الحكومي الدولي عنوانه "الدورة الخامسة لاستعراض وتقييم تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002".**

(ز) **أن تقرر كذلك أن يتألف الاستعراض العالمي، رهناً بالنظام الداخلي للجنة، من اجتماعين:**

‘1’ حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن نتائج الدورة الخامسة للاستعراض والتقييم؛

‘2’ حلقة نقاش حوارية لأصحاب المصلحة المتعددين مع الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية؛

(ح) أن تدعو ممثل عن كبار السن للإدلاء ببيان في الجزء الافتتاحي؛

(ط) أن تدعو المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي لديها خبرة في الموضوع إلى تسجيل أسمائها لدى الأمانة العامة لحضور الاستعراض العالمي؛

(ي) أن تدعو منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالشيخوخة، والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية، إلى المشاركة في الاستعراض العالمي والمساهمة فيه، كل في إطار ولايته؛

(ك) أن تشجع الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة على دعم الدورة الخامسة لاستعراض وتقييم تنفيذ خطة عمل مدريد من خلال تقديم تبرعات لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشيخوخة.